المراحل التي مرّ بها النقد الحديث

ودوافعه وغاياته

دراسة تحليلية نقدية

بحث مقدّم من قبل

الدكتور عزيز رشيد محمد الدايني

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، بعثه الله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ الأحزاب.

فقد تناولت في كتابي "أسس الحكم على الرجال حتى نهاية القرن الثالث الهجري " الأسس التي كان بموجبها يحكم الأئمة الأعلام على الرجال وعلى مروياتهم تبعاً ، وأنهم كانوا يلحظون من أجل ذلك أكثر من ملحظ وينظرون إلى أكثر من أساس من أسس الحكم والتي يمكن أن نصنفها إلى : أسس عامة وأسس خاصة[1] ، ثم يسر الله لي بأن تناولت الأئمة النقاد في العصور الذهبية الثلاثة الأولى وسلطت الضوء على أبرز الأئمة النقاد منهم وذكرت هناك الأمثلة النقدية لهم والتي تثبت من غير شك مدى براعتهم وإمامتهم في هذا الشأن أعني النقد الحديثي ، وبينت أن الصحابة الكرام ورثوا هذا العلم عن رسول الله ﷺ، فالأنبياء لا يورثون ديناراً ولا درهماً وإنما يورثون العلم فمن أخذ به فقد أخذ بحظ وافر[2].وهذا هو عين ما ورثه عن الصحابة التابعون لهم بإحسان فأخذه عنهم أتباع التابعين رضي الله

---

(١) انظر كتابنا " أسس الحكم على الرجال " الفصلين معاً الأسس العامة والأسس الخاصة من الدراسة هناك ، فقد فصلنا القول فيها هناك.

(٢) هو جزء من حديث طويل أخرجه أحمد برقم ٢٠٧٢٣، والدارمي برقم ٣٤٦، والترمذي برقم ٢٦٠٦ وأبو داود برقم ٣١٥٧وابن ماجة برقم ٢١٩ من طريق عاصم بن رجاء بن حيوة عن كثير بن قيس عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ . وهو حديث ضعيف لضعف كثير بن قيس وله طرق أخرى لكنها كذلك ضعيفة والله أعلم ، انظر الجامع الكبير للترمذي حديث رقم ٢٦٠٦.

عن الجميع ، كل ذلك قد بيناه وفصلنا القول فيه في البحث الذي أسميته "أبرز أئمة النقد من عصر الصحابة والتابعين وأتباع التابعين " والذي سينشر قريباً في مجلة الوقف السني التي أسأل الله أن يوفق القائمين عليها .

ولكن بقيت هناك مسائل حديثية نقدية هي من الأهمية بمكان غير أنني لم أستطع لسببٍ أو لآخر أن أناقشها وأكتب فيها في الموضوعات التي أشرت إلى بعضها أنفاً ، وها قد سنحت الفرصة اليوم فإني أرى أن الوقت قد حان لكتابة بحثٍ في الغايات والدوافع التي كانت من الأسباب المهمة لظهور هذا العلم الشريف وأردت الكلام في هذا البحث عن قضية مهمة ألا وهي المراحل التي مرَّ بها النقد الحديثي وما تميزت به كل مرحلة عن الأخرى ، وبالفعل فقد بينت في هذه الدراسة الموجزة الغايات الحقيقية التي تمخض عنها النقد الحديثي والتي من أعظمها الشعور بالمسؤولية تجاه الأمانة العظيمة التي تحملتها هذه الأمة لتسلمها إلى الأجيال الآتية خالصة من كل شائبة نقية بيضاء صافية استجابة لأمره ﷺ "ليبلغ الشاهد الغائب..." [1]. فكان هذا ما فصلنا القول فيه في المبحث الأول من هذه الدراسة .

وقد أوضحت في المبحث الثاني الدوافع الحقيقية للنقد وعوامل ظهوره فتبين لي أنهما عاملان.

الأول : وهي يمثل الفترة التي سبقت ظهور الفتن والبدع ويقف وراء هذه الفترة عامل واحد ، جبل الإنسان عليه ألا وهو الوهم والنسيان والخطأ .

الثاني : فبالإضافة إلى العامل الأول هناك عامل آخر كان وراء ظهور حركة النقد إبان المراحل الأولى ألا وهو ظهور وانتشار الكذب .

أما المبحث الثالث فقد ناقشت فيه أكثر من قضية وقضية هي غاية في الأهمية ، فقد تعرضت في هذا المبحث إلى المراحل التي مرَّ النقد الحديثي منذ ظهوره ونشأته ومروراً بالعصر الذهبي للسنة النبوية وعلومها القرن الهجري الثالث وإلى يوم الناس هذا ، فتبين لي أنه لا بد لنا أن نقسم مراحل النقد إلى خمس مراحل ، وأن كل مرحلة من هذه المراحل تختلف عن التي سبقتها وعن التي تلتها

(١) البخاري كتاب العلم "٩".

كذلك ، إن أبرز ما كان يميز نقد المرحلة الأولى مثلاً أن النقد في هذه المرحلة كان يقوم على أساس نقد المتون وعلى أساسها تمَّ الكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً ، بينما وجدنا النقد في المرحلة الثانية قد نحى منحاً آخر فبالإضافة إلى نقد المتون نقدوا الأسانيد ففي هذه المرحلة بدأ الإسناد يطول ويتشعب كفروع الشجر ، فكان كلام النقاد في هذه المرحلة في متون أحاديث الرواة هل ضبط الراوي متن الحديث الذي رواه ، وهل حفظ إسناده.

أما المرحلة الثالثة : فكانت تشبه التي قبلها ولكنها كانت تفترق عنها في أن الدراسات التي كان يقوم بها الأئمة الأوائل على الرجال لم تكن في أغلبها ظاهرة مذكورة وإنما كان أهل المرحلة الثانية يذكرون الأحكام من غير أن يذكروا الحيثيات وقد كان هذا في أغلبها الأعم بخلاف أهل المرحلة الثالثة فقد كان من وكدهم متابعة وذكر الحيثيات التي كانوا هم وغيرهم بموجبها يضعفون هذا الراوي ويوثقون غيره كما هو مبين في هذا المبحث، ولا أريد أن أسترسل بذكر باقي المراحل من أجل أن أفسح المجال لطالب العلم أن يقرأ ليطلع بنفسه على تفاصيل ذلك .

ولا يفوتني أن أذكر هنا وأنا أوصف هذا المبحث بأنني قد تعرضت فيه إلى مسألةٍ غاية في الأهمية وهي أن الناقد من الأئمة الأوائل كان يعتمد في عملية نقد الرجال على مصدرين أساسيين :

الأول : حصيلة من قبله من النقاد وهذه تشكل مادة أساسية عنده ، وهي خلاصة من قبله من دراساتهم من قبلهم للرواة ومروياتهم.

الثاني : ملاحظاته ودراسته الخاصة القائمة على جمع كل أحاديث الرواة والمقارنة بينها وبين غيرها من أحاديث الثقات ودراستها ومن ثَم تكون أحكامهم على الرواة ومروياتهم بعد ذلك .

والحق أن العلماء الأوائل قد يختلفون في فرع أو أصل من أصول علوم النقد ولكنهم كانوا أبداً لا يختلفون في هذا الأصل الأصيل أعني هذا المصدر الثاني الذي كان يعتمد عليه الناقد منهم ، وقد بينت في هذا المبحث مسألة أخرى وهي أن النقاد الأوائل ما كانوا يطلقون حكما في أحد الرجال إلا بعد أن يجمعوا حديثه ويستقصوا في دراسته ومقارنته بأحاديث الثقات ولهذا كانوا في الأغلب الأعم

يتفقون مع من سبقهم من العلماء فيما يطلقون من أحكام ، ولكنهم كانوا في مرات أخرى يختلفون في أحكامهم مع من سبقهم من العلماء وقد ذكرت أدلة وافية على صحة هذه الدعوى ، منها:

أنهم أصدروا أحكاماً من توثيق أو تضعيف في أناس لم يدركوهم ولكنهم عرفوا حديثهم ، ومنها:

أنهم تكلموا في رجالٍ لم يدركوهم وليس فيهم جرح ولا تعديل لمن قبلهم من العلماء فكيف حكموا عليهم إلا بعد أن سبروا جميع مروياتهم ونظروا في حالهم فكانت أحكامهم بعد ذلك قصطاصاً مستقيماً ، ومنها:

أنهم خالفوا من سبقهم من أئمة النقد في بعض الأحكام التي أطلقها أولئك الأفذاذ على جملة من الرواة ومروياتهم كما هو موضح بالأمثلة في سطور هذه الدراسة.

وأخيراً فإني قد ختمت هذا البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها ثمَّ ثنيت بذكر أهم المراجع والمصادر التي أفدت منا في كتابة هذه الدراسة والله من وراء القصد ، فما كان في ذلك كله من صواب فمن الله ، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

الدكتور

عزيز رشيد محمد الدايني

مدرس الحديث في الجامعة الإسلامية /كلية أصول الدين

قسم الحديث النبوي الشريف

توطئة

ولا بد ليَ وقبل أن أبدأ في صلب موضوعي الذي أردت أن أجمع أطراف القول فيه أن أوطأ توطئة يسيرة أذكر فيها المعاني اللغوية والمعنى الاصطلاحي للنقد الحديثي وإلى ما يدل ذلك التعريف من قضايا يحسن بطالب العلم أن يقف عليها ويعرفها فأقول وبالله التوفيق:

النقد في اللغة

قال ابن منظور : النقد والتناقد تمييز الدراهم وإخراج الزيف فيها يقال نقدت الدراهم وانتقدتها إذا أخرجت منها الزيف[1].

وقال الزمخشري : ونقدته الحية لدغته، ومن المجاز هو نقادة قومه : من خيارهم، ونقد الكلام، هو من نقدة الشعر .. وهو ينقد بعينه إلى الشيء، يديم النظر إليه باختلاس[2].

النقد في اصطلاح المحدثين

لقد أخذ المحدثون هذا المعنى اللغوي الذي هو النظر والفحص والتميز وصاغوا منه التعريف الاصطلاحي فقالوا : هو علم يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة ، وبيان عللها والحكم على رواتها جرحاً وتعديلاً بألفاظ مخصوصة ، ذات دلائل معلومة عند أهل الفن [3]. أو : هو تميز الأحاديث الصحيحة من السقيمة والحكم على الرواة توثيقاً وتجريحاً[4].

ويفهم من هذا أن أركان عملية النقد أربعة :

١. تحديد المصطلحات : إذ لابد لكل من مصطلحات وضوابط تحكم عمل المختصين فيه، يتم على ضوئها التفاهم والتعارف على أساسها والتحاكم إليها.

---

(١) لسان العرب لابن منظور مادة (نقد).

(٢) أساس البلاغة الزمخشري مادة (نقد) ، س ٤٦٩.

(٣) مقدمة تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري : ١/٥، تحقيق ز. أحمد نور سيف .

(٤) النقد عند المحدثين، مصطفى الأعظمي، ص ٨.

٢. جرح الرواة وتعديلهم ومعرفة أحوالهم كونهم حملة هذا العلم ولولاهم ما وصل إلينا حديث ولا نشأ علم مصطلح الحديث.

٣. معرفة العلل التي تصيب الراوي والرواية وهي الأوهام والقوادح الخفية في أحاديث الرواة، وخاصة الثقات منهم.

٤. معرفة الصحيح من الضعيف بناءً على ما تقدم[١].

المبحث الأول: الغايات الحقيقية للنقد

أما عن الغاية التي يسعى إليها الناقد فهي مهمة دينية بحتة يدفع إليها الشعور بالمسؤولية تجاه هذه الأمانة التي تحملتها هذه الأمة، لتسلمها إلى الأجيال الآتية خالصة من كل شائبة نقية بيضاء استجابة لأمره ﷺ ((ليبلغ الشاهد الغائب...)) [٢] وهذه المسؤولية يستشعرها النقاد دائما وهي نصب أعينهم، ليس لأغراضهم الشخصية فيها مطمع، ولا لعواطفهم وميولهم فيها مدخل، ولذا يقرر كل منهم هذا المبدأ ويفزع إليه، كلما حاول الآخرون أن يثنوه عن عزمه أو يستميلوا عاطفته[٣]. يقول يحيى بن سعيد القطان : ((لأن يكون خصمي في الأجرة رجل من عرض الناس أحب إلي من أن يكون خصمي في الأجرة النبي ﷺ يقول : بلغك عني حديث وقع في همك أنه غير صحيح فلم تنكر))[٤].

وقال البخاري : ((أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني أفتت أحدا))[٥] وذلك لأنه إنما كان ينافح عن دين الله، ويقوم بما يقتضيه حفظ سنة رسوله ﷺ [٦]. وما أجمل كلمة ابن أبي حاتم في هذا إذ يقول : ((فلما لم نجد سبيلا إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنة رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية وجب أن

---

(١) انظر منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل أطروحة دكتوراه قدمت إلى كلية العلوم الإسلامية لنيل درجة الدكتوراه وقد قدمها الدكتور الشيخ محمد سعيد حوى، ص ٩٨ بتصرف يسير.

(٢) البخاري كتاب العلم "٩".

(٣) مقدمة التاريخ ليحيى بن معين.تحقيق د. أحمد نور سيف ٦/١.

(٤) شرح علل الترمذي لابن رجب ٤٦٦/١.

(٥) تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي د ١٣/٢.

(٦) مهج البخاري في الجرح ، ص ١٠٤.

نميز بين عدول النقلة والرواة وثقاتهم ، وأهل الحفظ والتثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث.. ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم واثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة.والثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث ورواياته بان يكونوا أمناء في أنفسهم علماء بدينهم أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث وإتقان به وتثبت فيه وان يكونوا أهل تميز وتحصيل لا يشوبهم كثير من الغفلات ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه ولا يشبه عليهم بالأغلوطات، وان يعزل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة، وكشفوا لنا عن عوراتهم، في كذبهم وما كان يعتريهم من غالب الغفلة وسوء الحفظ وكثرة الغلط والسهو والاشتباه[١].

من كل ما سبق يتبين لنا أهمية علم النقد الحديثي وضرورة نقد رواة الحديث وتمييز المجروحين من الثقات، ومعرفة منزلة علمائه –الحديث - في الإسلام، لحفظ السنة والتشريع من التبديل والتحريف والتغيير والتأويل بغير حق، وكان لهذا نقاد الحديث أول من وضعوا قواعد النقد والبحث العلمي فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خيراً[٢].

المبحث الثاني: دوافع النقد وعوامل ظهوره

اختلفت العوامل التي أدت إلى ظهور النقد في مراحله الأولى والثانية ففي.

مراحله الأولى : وهي تمثل الفترة التي سبقت ظهور الفتن والبدع ويقف وراء هذه الفترة عامل واحد، جُبل الإنسان عليه ألا وهو الوهم والنسيان والخطأ، والناس يختلفون في ذلك، ويتفاوتون بحسب ما منحهم الله من نعمة الحفظ واليقظة والتذكر، كما تعتري الإنسان حالات من التغير من النشاط والضعف والقوة وكبر السن وما يصاحب ذلك أحيانا من الذهول والنسيان[٣]، يقول مكحول : ((دخلنا على واثلة بن الأسقع، فقلنا يا أبا الأسقع حدثنا حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ ليس فيه وهم ولا نسيان فقال : هل قرأ أحد منكم الليلة من القرآن شيئاً ؟ قالوا نعم. قال

(١) الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ١/٥-٦.

(٢) انظر منهج البخاري في تصحيح الأحاديث وتضعيفها ١٠٥.

(٣) مقدمة تحقيق تاريخ ابن معين، أحمد نور سيف ١/٧.

فهل زدتم ألفا أو واواً أو شيئاً ؟ فقلت إنّا نزيد وننقص وما نحن باؤلئك في الحفظ. فقال هذا القرآن يبين أظهركم وانتم تدرسونه بالليل والنهار، فكيف ونحن نحدث بحديث سمعناه عن رسول الله ﷺ مرة أو مرتين، إذا حدثتكم على معناه فحسبكم))[١].

وفي المرحلة الثانية يقف إلى جانب العامل الأول عامل آخر كان وراء حركة النقد في هذه المرحلة وهو الكذب.على أننا يمكن أن نذكر عوامل أخرى ثانوية يمكن أن تلحق بذينك العاملين وهي :

١-الغيرة على الدين ، والحرص على السنة، باعتبارها ثاني مصادر التشريع الإسلامي ، وفيها الحلال والحرام ، وهذا هو الذي يفسر لنا سر تشدد الصحابة واحتياطهم في قبول الرواية .

٢-كثرة الرواة والمرويات ، وطول العهد بالرواة من الصحابة ، الأمر الذي جعل تتبع الرواة وسبر المرويات من الضروريات اللازمة ، وخاصة في المئة الثالثة وما بعدها [٢].

لقد هيأ الله لهذه المهمة-نقد الرجال وفحص المرويات- رجالا يقومون بها خير قيام، فقد وجد بكل قطر من الأقطار جهابذة نقاد من التابعين وأتباعهم ، يأخذ فيهم الخلف عن سلفه ما تجمع لديه من هذه المادة، ويضيف إليها ما توصل إليه من دراسته وبحثه، فكان بالبصرة محمد بن سيرين (١١٠هـ)، وبالكوفة عامر الشعبي (١٠٣هـ) وإبراهيم النخعي (٩٦ هـ)، وبالمدينة سعيد بن المسيب (٩١ هـ)، وعروة (٩٤ هـ)، وأخذت عنهم الطبقة التي جاءت بعدهم ومنهم بالبصرة قتادة (١١٨هـ) وأيوب (١٣١هـ)، وبالمدينة ابن شهاب الزهري (١٢٥ هـ)، واخذ عن هؤلاء الاوزاعي (١٥٨هـ) بالشام، وشعبة (١٦٠ هـ)، وحماد بن زيد (١٧٩هـ) في البصرة وبالكوفة سفيان الثوري (١٦١هـ) وبمكة سفيان بن عيينة (١٩٨هـ)، وبالمدينة مالك بن أنس (١٧٩هـ) وأخذ منهم بالشام أبو إسحاق القزاري

(١) الكفاية الخطيب، ٢٠٤.

(٢) دراسات في منهج النقد عند المحدثين د. محمد علي قاسم العمري :١٥، دار النفائس – عمان ، ط١، ٢٠٠٠م.

(١٨٥ هـ) وأبو مسهر (٢١٨هـ) وبخراسان عبد الله بن المبارك (١٨١هـ)، وبالبصرة يحيى بن سعيد القطان (١٩٨هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (١٩٨هـ).

وبالكوفة وكيع بن الجراح (١٩٧هـ) ، وابن نمير (١٩٩هـ)[١]، ثم اخذ عن هذه الطبقة، وتعلم منهم علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي ويحي بن معين وغيرهم وأخذ عليهم الإمام البخاري ، ومسلم والترمذي وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان وغيرهم، وهكذا أخذ الشيوخ وتلاميذهم الحيطة فيما يروون، ويتعرفون على الرجال الذين عنهم يسندون[٢].

فتكلم الشعبي في الحارث الأعور ، وقال كان كذاباً[٣]، وقال إبراهيم : إن الحارث اتهم[٤].

وتكلم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب، وتكلم الحسن البصري في معبد الجهني، وكذا طاووس اليماني[٥].

وقال شعبة مرة : تعالوا حتى نغتاب في الله ساعة[٦].

ويقول يحيى بن سعيد القطان : سألت سفيان الثوري وشعبة ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة عن الرجل يكون فيه تهمة أو ضعف، أسكت أو أبين؟

قالوا : بين[٧] وهكذا ..[٨] .

المبحث الثالث: المراحل التي مرَّ بها النقد الحديثي

لقد مرَّ النقد الحديثي بمراحل متعددة كان في كل مرحلة من هذه المراحل ينمو ويتطور حتى تكاملت صورته، وازدهر فنه وكثر التأليف والتصنيف فيه في القرن الثالث الهجري عصر النقاد الجهابذة فما هي أطوار هذه المراحل؟ :

---

(١) انظر مقدمة تحقيق تاريخ يحيى بن معين ٨/١ تبصر ويسير.

(٢) المصدر السابق نفسه، ٩/١.

(٣) شرح علل الترمذي ٣٥٢/١.

(٤) انظر مقدمة صحيح مسلم، ص ١٩.

(٥) شرح علل الترمذي، ٣٥١/١.

(٦) الكفاية للخطيب، ٩١.

(٧) علل الترمذي الصغير أخر الجامع، ٧٣٩/٥.

(٨) الإمام شعبة ومنزلته بين علماء الجرح والتعديل لأستاذنا مكي الكبيسي : ١٢٥.

المرحلة الأولى : ويقوم النقد في هذه المرحلة على أساس نقد المتون وعلى أساسها تم الكلام في الرواة جرحاً أو تعديلاً، وهي مرحلة تمتد من عصر الصحابة حتى نهاية النصف الأول من القرن الثاني الهجري إذ إن سنة (١٥٠) هجرية قد طوت مرحلة من مراحل النقد وفتحت مرحلة أخرى شاع التدوين وكثرت التصانيف فيها وانتشر الكذب، وطال الإسناد، وكثرت طرق الحديث شيئاً فشيئاً فنحى النقد منحى آخر، واتخذ طوراً جديداً فيها. يقول الحافظ الذهبي : ((فلما كان عند انقراض عامة التابعين في حدود الخمسين ومئة تكلم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف..))[١].

لقد تكلمنا في بحث لنا عنوانه (أبرز أئمة النقد من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين)[٢] وذكرنا هناك أمثلة كثيرة تدل على أن الأئمة الأوائل كانوا ينقدون مرويات الراوي الذي يروي عن رسول الله ﷺ ، فقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يرد بعضهم على بعض حينما يستمعون إلى متون الأحاديث المروية والأحكام المتصلة بها، فترد عائشة مثلاً على أبي هريرة وابن عمر وأبيه الفاروق عمر، ويرد عمر على عائشة وعلى فاطمة بنت قيس وهلم جراً، ويظهر ذلك في العديد من الأحاديث التي ساقها البخاري ومسلم في صحيحيهما[٣] والتي قد ذكرنا شيئاً منها بما يغني عن إعادته[٤]. في كتابنا "أسس الحكم على الرجال حتى نهاية القرن الثالث الهجري " ولكن الذي لاشك فيه أن الحديث كان في عصر الصحابة والتابعين متونا فحسب وليس سلسلة رواة. فالصحابة كانوا هم نقلة تلك المتون ؟ والتابعون لم يفصل الواحد منهم عن تلك المتون غير الصحابي وراوٍ واحد، وفي الغالب راويين فالحسن البصري لم يكن يفصله عن بعض حديث النبي ﷺ غير أبي سعيد الخدري رحمه الله مثلاً، وسعيد بن المسيب لم يكن يفصله عن متن الحديث غير ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهما وهكذا.

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي ، ص ١٦٢.

(٢) هو بحث قد قمنا بنشره في مجلة الوقف السني المحكمة وسيرى النور فيها قريباً إن شاء الله تعالى.

(٣) مقدمة تحرير التقريب بتصريف يسير لأستاذنا ١٨/١.

(٤) انظر الفصل الأول من الباب الأول من الكتاب .

فالنقد كان في هذه المرحلة -عصر الصحابة والتابعين- على أساس المتون التي يرويها الراوي هل أصاب فيها، أم انه أخطأ ؟ وليس على الإسناد لما ذكرنا ولقلة الضعفاء في ذلك الزمن وقلة متبوعيهم من الضعفاء ، إذ أكثر المتبوعين صحابة عدول ، وأكثرهم من غير الصحابة بل عامتهم ثقات صادقون، يعون ما يروون، وهم كبار التابعين فيوجد فيهم الواحد بعد الواحد فيه مقال ، كالحارث الأعور وعاصم بن ضمرة ونحوهما[١].

وقد ذكرنا في بحثنا الذي نشرناه بعنوان " أبرز أئمة النقد من عصر الصحابة والتابعين وأتباعهم دراسة وتحليل" أمثلة وافية مفصلة لجيل التابعين تدل على هذا بما يغني ويكفي عن الإعادة[٢].

المرحلة الثانية : في أواخر عهد التابعين وعهد كبار أتباع التابعين، وهذه هي المرحلة التي تجلت فيها بوضوح عبارات الجرح والتعديل ، واتسع نطاقها، وازداد عدد المعنيين بها، وذلك بسبب توسع حركة الوضع في الحديث وتعدد عواملها وتنوع مظاهرها، ففي منتصف القرن الهجري الثاني كانت الفتن السياسية والخلافات المذهبية، وتيارات الزندقة وغيرها من الأسباب قد أدت إلى شيوع الكذب في الرواية مما دعا الكثير من الأئمة إلى التصدي للضعفاء والوضاعين ، وفضح الكذبة من الرواة وفي مقدمة هؤلاء شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري ومالك بن أنس[٣] قال السخاري: ((فلما كان عند أخر عصر التابعين وهو حدود الخمسين ومئة تكلم في التوثيق والتجريح طائفة من الأئمة، فقال أبو حنيفة : (ت ١٥٠هـ) ما رأيت أكذب من جابر الجعفي، وضعّف الأعمش جماعة ووثّق آخرين، ونظر في الرجال شعبة، وكان متثبتاً لا يكاد يروي إلا عن ثقة، وكذا كان مالك، وممن إذا قال في هذا العصر قبل قوله : معمر-بن راشد- وهشام الدستوائي والأوزاعي والثوري وابن الماجشون وحماد بن سلمة والليث بن سعد وغيرهم[٤].

وفي هذه المرحلة بدأ الإسناد يطول ويتشعب كفروع الشجرة فكان كلام

(١) ذكر من يتعمد وقوله في الجرح والتعديل للحافظ الذهبي ، ص ١٦٠.

(٢) انظر ص١٥ من البحث.

(٣) انظر شعبة بن الحجاج ومكانته لأستاذنا مكي ص ١٣٠ بتصرف يسير.

(٤) المتكلمون في الرجال للسخاوي ٨٧-٨٨-٨٩.

النقاد في متون أحاديث الرواة هل ضبط الراوي متن الحديث وهل حفظ إسناده ؟ فكانت المرحلة الثانية من مراحل النقد لتشهد طوراً نقدياً جديداً لم تشهده المرحلة السابقة وهو : طور التبويب و التنظيم، وذلك بتنظيم وجمع أحاديث كل محدث مع الأقوال التي قيلت فيه من شيوخه وأقرانه وتلاميذه للنظر فيها، ودراسة أحاديثه لإصدار الحكم عليه بعد ذلك، غير أن هذه الدراسة التي لابد منها للحكم على هذا الراوي أو ذاك قد يذكرها النقاد والجهابذة ولكنهم في الأغلب الأعم لا يذكرونها وإنما يكتفون بإصدار الحكم على الراوي فقط فيقولون ثقة أو صالح أو لا يحتج به أو منكر الحديث أو ... وغيرها من العبارات التي تدل على ذاك الجمع وتلك الدراسة الاستقصائية لجميع حديث الراوي، وقد تبدى ذلك في الأحكام التي أصدرها شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري و مالك بن أنس ثم يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي.. ثم الأحكام التي أصدرها علي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان والبخاري ومسلم وأبو داود وأضرابهم.

غير أنه لا يخالجنا شك أن بعض العلماء المتقدمين قد تكلموا في الرجال جرحاً أو تعديلاً لمعاصرتهم لهم أو اجتماعهم بهم، مثل مالك بن أنس والسفيانين، وشعبة بن الحجاج وحماد بن زيد والأوزاعي و وكيع بن الجراح، وان الطبقة التي تلت هؤلاء تكلموا في الرواة الذين أخذوا عنهم واتصلوا بهم، ولكن كيف نفسر كلام كبار علماء الجرح والتعديل ممن عاشوا في المئة الثالثة في رواة لم يلحقوهم من التابعين ومن بعدهم، ولم يؤثر للمتقدمين فيهم جرح أو تعديل، فندعي أنهم اعتمدوا أقوال من سبقهم في الحكم عليهم ؟ بيان تلك في الأمثلة الآتية :

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه عبد الكريم بن الناجي عن الحسن بن مسلم عن الحسين بن واقد عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ قال : ((من حبس العنب أيام القطاف ليبيع من يهودي أو نصراني كان له من الله مقت)).

قال أبي هذا حديث كذب باطل ، قلت تعرف عبد الكريم هذا ؟ قال لا :

قلت فتعرف الحسن بن مسلم ؟ قال لا ولكن تدل رواياتهم على الكذب[١]. وقال عبد الرحمن في أحمد بن إبراهيم الحلبي : سألت أبي عنه وعرضت عليه حديثه فقال : لا أعرفه وأحاديثه باطلة موضوعة كلها ليس لها أصول يدل حديثه على أنه كذاب))[٢].

وقال عبد الرحمن في ترجمة هارون بن زياد القشيري : سئل أبو زرعة عنه فقال : لا أعرفه والحديث الذي يرويه باطل مزور[٣].

وقال في ترجمة أحمد بن المنذر بن الجارود القزار : سألت أبي عنه فقال : لا أعرفه، وعرضت عليه حديثه فقال : حديث صحيح[٤].

وقال في ترجمة خداش بن مهاجر : سألت أبي عنه فقال : شيخ مجهول أرى حديثه مستقيماً))[٥].

وقال أبو عبيد الآجري في عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد : سألت أبا داود عن عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد .. فقال لا أعرفه . قلت حدّث عن يونس عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة حديث الباكورة. فقال قد بان أمره في هذا الحديث. هذا حديث عن الزهري مرسل[٦].

وقال في ترجمة مسلمة بن محمد الثقفي البصري : سألت أبا داود عنه فقلت : قال يحيى -يعني ابن معين- ليس بشيء ؟ قال : حدثنا عنه مسدد، أحاديثه مستقيمة . قلت : حدّث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشةرضي الله عنها : ((إياكم والزج فإنهم خلق مشوه)) فقال : من حدّث بهذا فاتهمه[٧].

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم في ترجمة أيوب بن سليمان بن أبي حجر الأيلي من كتابه العظيم " الجرح والتعديل" سألت أبي وأبا زرعة عنه فقالا : لا

(١) العلل لابن أبي حاتم الرازي ٣٨٩/١.
(٢) الجرح والتعديل ٤٠/٢.
(٣) المصدر السابق نفسه، ٩٠/٩.
(٤) المصدر نفسه ٧٨/٢.
(٥) المصدر نفسه ٣٩٠/٣.
(٦) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود في الجرح والتعديل ٤٤٤/١.
(٧) تهذيب الكمال ٥٧٤/٢٧.

نعرفه : فقال أبي هذه الأحاديث التي رواها صحاح))[١].

وقد قال يحيى بن معين من قبلهم في حاجب بن الوليد بن ميمون الأعور مثل ذلك، فقد قال عبد الخالق بن منصور : سألت يحيى بن معين عنه فقال : لا أعرفه وأما أحاديثه فصحيحة : فقلت : ترى أن أكتب عنه ؟ فقال : ما أعرفه وهو صحيح الحديث وأنت أعلم[٢]. وغير هذا كثير[٣].

فهذه الأمثلة واضحة الدلالة على أن يحيى بن معين وأبا حاتم وأبا زرعة الرازيين وأبا داود السجستاني لم يعرفوا هؤلاء والرواة إلا عن طريق تفتيش حديثهم المجموع وإنما أصدروا أحكامهم استناداً إلى ذلك، فما ضرهم وضره حتى إن كان الراوي مجهولاً إذا كانت أحاديثه صحيحة موافقة لأحاديث الثقات .

ومثل ذلك قول علي بن المديني في حسان بن بلال المزني البصري الذي روى عن عمار بن ياسرﷺ : ثقة . مع إنه لم يلقه ولم يتكلم فيه قبله أحد بجرح أو تعديل[٤].

ومن ذلك قول يحيى بن معين وأبي حاتم والنسائي في حر بن الصياح النخعي الكوفي الذي روى عن انس بن مالكﷺ : ((ثقة)) مع أنهم لم يلقوه ولم يؤثر فيه قبلهم جرح ولا تعديل[٥].

ومن ذلك قول يحيى بن معين وأبي حاتم في خريث بن السائب التميمي الذي روى عن الحسن البصري فقد قال ابن ميعن: ((ثقة)). وقال أبو حاتم : ما به بأس ولم يلقوه وليس فيه من جرح أو تعديل قبلهم[٦] ومن ذلك قول ابن معين والإمام أحمد وأبي حاتم في أسلم المنقري الذي روى عن سعيد بن جبير والذي لم يلقوه، فقد قال ابن معين وأحمد فيه: ((ثقة)). وقال أبو حاتم: ((صالح)). وليس

---

(١) الجرح ٢/٢٤٩.

(٢) تهذيب الكمال ٥/٢٠٥.

(٣) انظر الجرح والتعديل مثلاً ٢/٣٩، ١٧٢، ١٨٠، ١٩٣، ٢١٣، و ٣/٣٤١، ٤١٦، ٦٠٨.

(٤) انظر تهذيب الكمال ٦/١٤.

(٥) انظر تهذيب الكمال ٥/٥١٥.

(٦) المصدر نفسه ٥/٥٦٠.

فيه جرح أو تعديل[١].

ومن ذلك قول البخاري في جهم بن الجارود الذي روى عن سالم بن عبد الله ولم يتكلم فيه أحد قبل البخاري فقال فيه: ((لا يعرف له سماع من سالم))[٢].

ومن ذلك قول أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين في جنادة بن مسلم بن خالد الكوفي الذي روى عن هشام بن عروة الذي لم يتكلم في أحد قبلهما فقد قالا فيه: ((ضعيف))[٣].

ومن ذلك قول النسائي في ثمامة بن شفي الهمداني الذي روى عن محمد بن إسحاق بن يسار ، فلم يتكلم فيه ويوثقه أحد قبل النسائي فقد قال فيه: ((ثقة))[٤] وغير هذا كثير[٥].

فهؤلاء العلماء جميعاً لم يدركوا أحداً من أولئك الرواة ولا عرفوهم عن قرب ولا نقلوا عن شيوخهم أو آخرين ما يفيد ذلك، فكيف تم لهم الحصول على هذه النتائج والأقوال؟ واضح أنهم جمعوا أحاديثهم ودرسوها و أصدروا أحكامهم اعتماداً على هذه الدراسة[٦].

فالذي لا شك فيه أن الواحد من نقادهم كان يعتبر بآراء معاصري الرواة وشيوخهم وتلامذتهم. وأقوال أهل النقد السابقين ولكن وُجدت هذه الملاحظات والأقوال أم لم توجد فلا يغني ذلك عن دراسة مرويات الراوي لمعرفة أحوالها من حيث الشذوذ والنكارة والاضطراب والإدراج والقلب ونحو ذلك مما يتصل بمعرفة ما توبع فيه الرواة وما لم يتابعوا فيه، وما ضبطوه وما لم يضبطوه، ولا يتم ذلك إلا من خلال جمع الأحاديث -للراوي- ومعرفة الأبواب.

قال علي بن المديني : ((الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه))[٧]

---

(١) انظر المصدر نفسه ٥٣٢/٢ وانظر الجرح ٣٠٨/٢٦.

(٢) انظر المصدر نفسه ١٦٩/٥.

(٣) انظر تهذيب الكمال ١٦٣/٥ والجرح.

(٤) المصدر نفسه ٤٠٤/٤.

(٥) انظر مثلاً تهذيب الكمال ٣١١/٣، ٣٢٢، ٣٧٢ و ٥٠٣/٤، ٥٣٢ وغيرها.

(٦) مقدمة التحرير ٢٠/١.

(٧) مقدمة ابن الصلاح ص ٩٧.

ويقول أبو زرعة الرازي لعبد الله بن أحمد : ذاكرت أباك فوجدته يحفظ ألف ألف حديث. فقال عبد الله كيف ذاكرته ؟ قال ذاكرته على الأبواب [١].

فكانت دراساتهم تلك قد تتفق مع ملاحظات وأقوال السابقين وهذا في أغلبها الأعم، ولكنها قد تختلف عنها وتخالفها في القليل الآخر ومن أمثلة هذا القليل ما قال البخاري في ترجمة عبد الرحمن بن عثمان أبي بحر البكراوي من تاريخه الأوسط المعروف بالتاريخ الصغير: قال أحمد : طرح الناس حديثه. قال البخاري: لم يتبين لي طرحه[٢]. يعني بعد الدراسة.

ومنه ما قال أبو حاتم في أحوص بن حكيم : الأحوص بن حكيم ليس بقوي منكر الحديث، وكان سفيان بن عيينة يقدم الأحوص على ثور في الحديث، وغلط ابن عيينة في تقديم الأحوص على ثور ، ثور صدوق الأحوص منكر الحديث[٣].

وقبلهم قال علي بن المديني في عبد الرحمن بن عثمان بن أمية البكراوي البصري : كان يحيى بن سعيد-يعني القطان- حسن الرأي فيه وحدّث عنه، قال علي: وأنا لا أحدث عنه، وكان يحيى ربما كلمني فيه يقول : إنكم لتحدثون عمن هو دونه))[٤]. قلت (الباحث) : كل قد جمع ونظر ودرس فأداه اجتهاده إلى نتيجة تختلف عن الآخر فهم قد اتفقوا في الطريقة والمنهج وان اختلفوا في النتائج التي توصلوا إليها للحكم على هذا الراوي أو ذاك أو بعبارة أخرى إنهم قد يختلفون في النتيجة ولكنهم اتفقوا هم وغيرهم من النقاد على جمع حديث الرجل ودراسته على اعتبار أن هذا هو السبيل الأقوم للحكم على الرحال جرحاً أو تعديلاً. وغير هذه الأمثلة كثير تدل على ما قدمنا من اجتهادهم واختلافهم في النتائج واتفاقهم في الطريقة والمنهج والله أعلم[٥].

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب ٤٧٩/١ وانظر منهج البخاري في الجرح ١٢٧.

(٢) التاريخ الأوسط المعروف خطأ بالصغير للبخاري ٢٥٣/٢.

(٣) انظر تقدمة الجرح ٤٢ وتهذيب الكمال ٢٩٣/٢.

(٤) تهذيب الكمال ٢٧٣/١٧.

(٥) ولمزيد من الأمثلة انظر : تهذيب الكمال ١٥/١٧، ٢١، ٦٢، ٩١ والتاريخ الكبير ٢٩٧/١. وانظر كذلك تهذيب الكمال ٥٢٠/٢ و ١٢٧/٣ و ٣٦٥/٥ وغيرها.

وحينما يذكر المتقدمون أن النقد إنما يقوم على العلماء الجهابذة ، فليس معنى ذلك أنه يقوم على دراسة الإسناد فحسب -على القول الشائع رجاله ثقات فالحديث صحيح – وإنما على مقدار ما ضبط الراوي من متون الأحاديث التي رواها أو قل إن شئت دقة ضبطه لمتون الأحاديث التي جاء بها وإتقانه للأسانيد التي رواها، يقول ابن أبي حاتم : فان قيل فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة ؟ قيل : بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله عز وجل لهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة في كل دهر وزمان[1].

ولعل الراوية آلاتية أبين دليل على أن العلماء الذين تمرسوا بهذا العلم في هذه المرحلة إنما كانوا ينقدون المتون مع نقدهم للأسانيد أي ينظرون إلى حديث الراوي بإسناده ومتنه وليس على القاعدة التي تقول ((إسناده أو رجاله ثقات فالحديث صحيح)) أي إن الراوي يحاكم على حديثه الذي رواه هل أخطأ في إسناده فقلبه أو رفعه وهو موقوف أو وصله وهو مقطوع فيقال عندئذ يقلب الأسانيد أو يرفع الموقوف ويوصل المقطوع. أو انه أخطأ في متنه فرواه شاذاً أو معللاً بعلة فادحة. فيقال ساعتئذ منكر الحديث أو يروي المناكير وما شاكل[2].

يقول أبو حاتم الرازي : ((جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم ، ومعه دفتر فعرضه عليَّ ، فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه : هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح – قلت (الباحث): هذا من أصحاب الرأي وليس من أصحاب الحديث. ينظر إلى جميع حديثه على الشكل الذي رسمه أبو حاتم ثم يصدر أحكامه – فقال لي : من أين علمت أن هذا خطأ، وان هذا باطل، وان هذا كذب ؟ أأخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت وأني كذبت في حديث كذا ؟ فقلت: لا ما أدري هذا الجزء من رواية من هو ؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب. فقال : تدعي الغيب قال : قلت ما هذا ادعاء الغيب. قال : فما الدليل على ما تقول ؟ قلت سل عما قلت من

(١) تقدمة المعرفة لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: ٥٠.

(٢) ذكرنا أمثلة كثيرة للرواة الذين يرفعون الموقوف أو يصلون المنقطع في كتابنا "أسس الحكم على الرجال حتى نهاية القرن الثالث الهجري " في فصل الأسس الخاصة فانظره هنالك .

يحسن مثل ما أحسن . فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم قال : من هو الذي يحسن مثل ما تحسن ؟ قلت أبو زرعة . قال ويقول أبو زرعة مثل ما قلت ؟ قلت نعم . قال : هذا عجب . فأخذ فكتب في كاغدٍ ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إلي وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث فما قلت : أنه باطل، قال أبو زرعة : هو كذب ، قلت : الكذب والباطل واحد، وما قلت أنه كذب ، قال أبو زرعة هو باطل ، وما قلت أنه منكر، قال : هو منكر كما قلت ، وما قلت أنه صحاح ، قال أبو زرعة : هو صحاح ، فقال ما أعجب هذا تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما.

فقلت : فقد تبين لك أنا لم نجازف وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا والدليل على صحة ما نقوله بأن ديناراً نبهرجاً يحمل إلى الناقد فيقول : هذا دينار نبهرج ويقول لدينار : هو جيد . فان قيل له : من أين قلت : إن هذا نبهرج هل كنت حاضراً حين بهرج ؟ قال : لا قيل له : فأخبرك الرجل الذي بهرجه : أني بهرجت هذا الدينار ؟ قال : لا. قيل فمن أين قلت : إن هذا نبهرج ؟؟ قال : علماً رزقت . وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك. قلت له . فتحمل فص ياقوت إلى واحد من البصراء من الجوهريين، فيقول : هذا زجاج، ويقول لمثله : هذا ياقوت ، فان قيل له : من أين علمت أن هذا زجاج وأن هذا ياقوت؟ هل حضرت الموضع الذي صنع فيه هذا الزجاج ؟ قال : لا قيل له : فهل أعلمك الذي صاغه أنه صاغ هذا زجاجاً. قال : لا قلت فمن أين علمت ؟ قال هذا علم رزقت .

وكذلك نحن رزقنا علماً لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه[1].

قلت: وأتوقف قليلاً عند قول أبي حاتم: لا ما أدري هذا الجزء من رواية من هو ؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب لأقول : هو لا يعرف صاحب هذا الجزء لأنه ما أخبر به هل هو معروف أم انه مجهول ولكنه نظر في رواياته وبعد أن درس أبو حاتم جميع حديثه ولاحظ فيه أكثر من قضية خرج بنتيجة أنه روى الكذب والباطل والمنكر وروى الحديث الصحيح فبقي أن يطلق العبارة الدالة على ذلك الحكم ، وكذلك كان يفعل نقاد

(١) تقدمة الجرح ٣٤٩-٣٥١.

هذه المرحلة : ينظرون إلى الأقوال التي قيلت في الراوي ثم يدرسون حديثه دراسة استقصائية وافية ثم يصدرون أحكامهم عليه بعد ذلك، إذ الراوي المحاكم كان في نظرهم عبارة عن المرويات التي رواها أسانيد ومتون من غير فصل بينهما ، فإذا أصاب في أغلبها فهو الثقة الثبت وإن كان له خطأ، يقول يحيى بن معين ((من لم يخطئ في الحديث فهو كذاب))[١]. وان كان الخطأ في أكثرها في إسنادها أو في متنها فهو الضعيف المتروك، وإن كثر خطأه ولكنه لم يفحش فهو الضعيف الذي يعتبر به،فإن روى الكذب فهو المتهم فان تعمد الكذب ولو في حديث واحد فهو الكذاب ، وهكذا.

فإذا تركنا اؤلئك الجهابذة ونظرنا إلى ما نحن عليه اليوم وجدنا العكس تماماً، فقوانيننا تقتضي أن لا نحكم على القطعة التي قدمت لأبي حاتم مثلاً، لماذا ؟ الجواب لان صاحبها غير مسمى: وإذا ما حكمنا عليها حكمنا بأنها جميعها ضعيفة لأنها من راوية مجهول العين أو الحال أو لأنها من رواية من قيل فيه أنه مستور فهي ضعيفة على القاعدة في رواية المجهول والمستور. بينما -كما مر معنا- رأينا ابن معين وهو إمام الجرح والتعديل يقول في الراوي : لا أعرفه – يعني مجهول في نظره- (وأما أحاديثه فيقول فيها(صحيحة)!!. وذلك لأن الراوي إنما هو أحاديث في نظره!، وأصرح من قوله قول أبي حاتم : (شيخ مجهول والحديث الذي رواه صحيح)؟!!!.لأنه أتقن في سياقة سنده فلم يخالف الناس في وصاله وقطعه أو في رفعة ووقفه، وضبط متنه من أي شذوذ أو علة فادحة فلم يخالف فيه ما تعارف عليه الحفاظ الثقات، قال يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ):قال إسماعيل ابن علية يوماً: كيف حديثي؟، قال : قلت: أنت مستقيم الحديث، قال: فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له : عارضنا بها أحاديث الناس ، فرأيناها مستقيمة !!![٢].

ومثل ذلك قول أبي حاتم في ((إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز المدني)) لا أعرفه والحديث الذي رواه عن الزهري خطأ[٣].

(١) تاريخ يحيى براوية الدوري برقم ٢٦٨٢.

(٢) تاريخ يحيى بن معين :٦٨/١.

(٣) الجرح والتعديل ١٣١/٢.

قلت يعني أنه في نظره ضعيف ليس لأنه لم يعرفه كلاً وإنما لأنه أخطأ في حديثٍ فروى عن أبيه عن الزهري حديثاً منكراً ليس هو من حديث الزهري وهو الذي رواه عن أبيه عن الزهري عن عروة عن عائشة ﵂ قال / ((دثر مكان البيت فلم يحجه هود ولا صالح صلى الله عليهما حتى بوأه الله عز وجل لإبراهيم عليه السلام)). قال عروة : فقلت لعائشة عن رسول الله ﷺ فقالت عن رسول الله ﷺ . قال ابن عدي في ترجمته : ليس بكثير الحديث وعامة ما يرويه مناكير كما قال البخاري ولا يشبه حديثه حديث أهل الصدق[1].وغير هذا كثير .

إن هذه المرحلة هي المرحلة الأكثر أهمية في تاريخ الجرح والتعديل وهي التي ينبغي أن تتبع اليوم، لاسيما في المختلف فيهم من الرواة ؟ إذ يتعين جمع حديثهم ، ودراستها من عدة أوجه.

أولها : أن ينظر في الراوي إن كان له متابع على روايته ممن هو بدرجته، أو أكثر اتقاناً منه . وهذا فيما يخص إسناد روايته.

والثاني : أن يعرض حديثه على المتون الصحيحة التي هي بمنزلة قواعد كلية، وهي القرآن الكريم وما ثبت من الحديث، فان وافقها اعتبرت شواهد لها يتقوى بها أما الشواهد الضعيفة فلا عبرة بها[2].

وخلاصة القول في هذه المرحلة:

إن الناقد كان يعتمد في نقده على مصدرين:

الأول : حصيلة من قبله من النقاد وهذه تشكل مادة أساسية عنده، وهي خلاصة من قبله من دراستهم للرواة، ولمروياتهم، وبها يستطيع متابعة تلك الدراسة لاؤلئك الرواة الذين لم يدركهم، مع ما ينضم إلى ذلك من نتائج يتوصل إليها من تجمع تلك المادة عنده من مصادرها المختلفة.

الثاني : ملاحظاته و دراسته الخاصة القائمة على جمعه لأحاديثه والمقارنة بينها ودراستها ثم يكون إصدار الحكم بعد ذلك ، ولعل الفارق بين عمل المتقدمين وعمل المتأخرين في قضية الحكم على الراوي والرواية هو الذي دفع العلامة ابن

(١) الكامل لابن عدي ٢٥١/١ ، وانظر ميزان الاعتدال ١٨١/١.

(٢) مقدمة تحرير التقريب لأستاذنا الدكتور بشار عواد معروف العبيدي ٦٩/١ بتصدق يسير.

الصلاح إلى دعوة المتأخرين من العلماء إلى عدم التجاسر في جزم الحكم بصحة روايةٍ وتوثيق راوٍ لمجرد اعتبار الإسناد فحسب، خصوصاً إذا لم يقل فيها الأئمة الأوائل حكمهم ،فقد قال ابن الصلاح : إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد ولم نجده في أحد الصحيحين ، ولا منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات الحديث المشهورة فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته فقد تعذر في هذه الأعصر الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد[1] !!!. فهو يشير إلى أن الأعصر المتأخرة أخذت تعتمد مجرد التصحيح باعتبار الإسناد فحسب ولا شك أن هذا في كثير من الأحيان يوصل إلى نتائج تجانب الصواب من جهة ، وإلى أن هذه الطريقة تختلف وتتغاير مع طريقة المتقدمين من النقاد والتي هي الطريقة التي يجب أن تتبع في الحكم على الراوي والرواية فحسب من جهة ثانية .

المرحلة الثالثة : وهذه المرحلة كانت كسابقتها في الجمع بين أقوال المتقدمين في الرواة ، وبين جمع حديث الراوي وسبره وإصدار الحكم عليه كما نراه واضحاً عند علماء القرن الرابع الهجري مثل ابن حبان (ت ٣٥٤ هـ) و ابن عدي الجرجاني (ت ٣٦٠ هـ) والدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) لكنها تختلف في أن دراسات أهل المرحلة الثانية كانت حاصلة في كل راو ولكنها في الغالب غير مذكورة بخلاف دراسات هذه المرحلة لأنها في أغلبها الأعم تكون مكتوبة مذكورة ومن النادر أن لا تذكر.

ولعل ابرز من يمثل هذه المرحلة هو ابن عدي في كتابه المفيد "الكامل في ضعفاء الرجال" فقد كان ابن عدي يعتمد أقوال المتقدمين فيوردها عادة في صدر الترجمة، ثم يفتش حديث الرجل. وهذا يقضي أن يجمع حديثه، ويسوق منها أحاديثه المنكرة، أو ما أنكر عليه، أو الأحاديث التي ضعف من أجلها، فيدرسها ويبين طرقها -إن كانت لها طرق أخرى- ويصدر حكماً في نهاية الترجمة يبين فيه نتيجة دراساته هذه، ويعبر عن ذلك بأقوال دالة نحو قوله : ((لم أجد له حديثاً

(١) المقدمة لابن الصلاح :٨٧.

منكراً))[١] أو لا أعرف له من الحديث إلا دون عشرة))، أو ((هذه الأحاديث التي ذكرتها أنكر ما رأيت له))[٢] ونحو ذلك من الأقوال والأحكام التي تشير إلى أن الأساس في الحكم على أي شخص جرحاً أو تعديلاً هي الأسانيد التي ساقها والمتون التي رواها لا ما قاله أهل الجرح والتعديل فقط. وقد دفعه هذا المنهج إلى إيراد رجال لم يتكلم فيهم أحد لكنه وجد لهم أحاديث استنكرت عليهم لمخالفتها ما هو معروف متداول من الأسانيد والمتون وهو ما يعبر عنه بعدم متابعة الناس له عليها أو أنها غير محفوظة نحو قوله في ترجمة سعد بن سعيد أبي سعيد المقبري بعد أن ساق له جملة أحاديث غير محفوظة: ((ولسعد غير ما ذكر وعامة ما يرويه غير محفوظ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، إلا أني ذكرته لأبين أن رواياته عن أخيه عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ عامتها لا يتابعه أحد عليها))[٣].

على أن ابن حبان كما قدمت قد سلك المسلك نفسه وعنده من هذا القبيل الشيء الكثير ، بل عامة أحكامه مبنية على هذا الأساس فقد قال في ترجمة ابن لهيعة :قد سبرت أخبار ابن لهيعة من روايات المتقدمين والمتأخرين عنه ، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً ، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيراً ، فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفاء عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات ، فالتزقت تلك الموضوعات به[٤] .

وقصة سعد هذا بينها ابن حبان في ((المجروحين)) بشكل واضح فقال : ((يروي عن أخيه وأبيه عن جده بصحيفة لاشتبه حديث أبي هريرة يتخايل إلى المستمع إليها أنها موضوعة أو مقلوبة أو موهومة لا يحل الاحتجاج بخبره))[٥].

وربما ذكر ابن عدي بعضاً من تراجم كاملة ممن تكلم فيهم ووصفوا بالضعف لا للقناعة بضعفهم ، وإنما ذكرهم دفاعاً عنهم من خلال ما توصل إليه من قناعات ودراسات قام بها وهي مغايرة لقناعات ودراسات من سبقه من العلماء ،

(١) تهذيب الكمال ٢٧/٥٧٤.

(٢) المصدر نفسه ٢/٤٣.

(٣) الكامل ١/٣٥٥.

(٤) المجروحين لابن حبان البستي : ٢/١٢.

(٥) المجروحين لابن حيان ١/ ٥٠ .

كثمرة لجهد بحثي استقرائي جاد ، ومن أمثلة ذلك ما قال في ترجمة إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي : وإبراهيم ذكرت من أحاديثه طرفاً . وإلى أن قال: وله أحاديث كثيرة ، ونظرت أنا في أحاديثه وسجرتها ، وفتشت الكل منها ، فليس فيها حديث منكر، وإنما يروي إذا كان العهدة من قبل الراوي عنه ، أو من قبل من يروي إبراهيم عنه [١] . وقال في ترجمة إبراهيم بن الهيثم :أحاديثه مستقيمة ، سوى هذا الحديث الواحد-ذكره في ترجمته- الذي أنكروه عليه ، وقد فتشت عن أحاديثه الكثير فلم أر له منكراً يكون من جهته ، إلا أن يكون من جهة من روى عنه[٢] .وقال في ترجمة أشعث بن عبد الرحمن بن زبيد : له أحاديث ، ولم أر في متون أحاديثه شيئاً منكراً ، ولم أجد في حديثه كلاماً إلا عن النسائي ، وعندي أن النسائي أفرط في أمره ، فقد تبحرت حديثه مقدار ماله ، فلم أر له حديثاً منكراً [٣].

على أن ابن حبان كما قدمت قد سلك المسلك نفسه وعنده من هذا القبيل الشيء الكثير ، بل عامة أحكامه مبنية على هذا الأساس فقد قال في ترجمة ابن لهيعة :قد سبرت أخبار ابن لهيعة من روايات المتقدمين والمتأخرين عنه ، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً ، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيراً ، فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفاء عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات ، فالتزقت تلك الموضوعات به [٤] .

إن هذا السبر لمرويات الرواة قد أسهم في تحديد الأسباب التي توجب الحكم بتضعيف الراوي فضلاً عن روايته أو تضعيف الرواية دون راويها كالاختلاط في الأولى والتدليس في الثانية فهو سبب من أسباب ضعف الرواية –دون الراوي- إلا إذا توافرت في رواية المدلس شروط ليس هنا محل بحثها ، إذ التدليس مظهر انقطاع يحول دون الحكم باتصال السند كشرط لازم للحكم بالصحة عند جمهور المحدثين [٥].

(١) التاريخ ليحيى بن معين :٦٨/١.

(٢) نفسه :٢٥٥/١-٢٥٦.

(٣) نفسه : ٢٧٩/١.

(٤) المجروحين لابن حبان البستي : ١٢/٢.

(٥) دراسات في منهج النقد عند المحدثين :٨٣.

ولا شك إذن أن معرفة التدليس والمدلسين قضية تعتمد على الاستقراء والجمع للمرويات ، فإذا ذكر الراوي بالتدليس أو نفيه عنه ، أمر يمكن التيقن منه / فإذا كانت روايات الراوي التي صرح بها بالسماع مستقيمة ، وما رواه بالصيغ المحتملة منكرة ، أو تكثر فيها المناكير مقارنة بغيرها مثلاً ، فهذا يمكن أن يدل على وجود التدليس وإمكانية وصف الراوي به، وبهذا عرف ابن حبان مثلاً تدليس بقية بن الوليد ، حيث قال عن أحمد بن حنبل فيه :توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل ، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير فعلمت من أين أتى . ثم قال ابن حبان : لم يسبه أبو عبدالله وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة رويت عن أقوام ثقات فأنكرها ، ولعمري أنه موضوع الإنكار ،وفي دون هذا ما يسقط عدالة الإنسان في الحديث ، ولقد دخلت حمص وأكثر همي شأن بقية ، فتتبعت حديثه ، وكتبت النسخ على الوجه، وتتبعت ما لم أجده يعلو من رواية القدماء عنه فرأيته ثقة مأموناً ، ولكنه كان مدلساً ، سمع من عبيد الله بن عمر ، وشعبة ، ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة ، ثم سمع من أقوام كذابين ضعفاء متروكين عن عبيد الله وشعبة ومالك -وذكر بعضهم- فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء ، وكان يقول : قال عبيد الله بن عمر عن نافع ، وقال مالك عن نافع كذا ...)[1]، وهكذا كان الأئمة يتعاملون مع الروايات ورواتها ، فتصدر أحكامهم على أساس من الدراسة والموضوعية ، بعيدة عن المجازفة ، والغلو ، وفضول القول[2] .

قلت: وأهل هذه المرحلة غاية الذي صنعوه أنهم أظهروا دراساتهم على مرويات الراوي وضمنوها كتبهم بخلاف من سبقهم إذ لم يظهروها، فهم قد صنعوا عين ما صنعه النقاد والجهابذة أحمد بن حنبل وابن ميعن وغيرهم[3].

المرحلة الرابعة : التأكيد على نقد السند استنادا إلى أقوال أئمة الجرح والتعديل بعد جمعهم لها والموازنة بينها ووضع القواعد الخاصة بهذا الأمر مما

(١) المجروحين له :١/٢٠٠.

(٢) دراسات في منهج النقد عند المحدثين د. محمد علي قاسم العمري : ٨٥.

(٣) انظر تحرير أحكام التقريب :١/٦٥.

ظهر في كتب المصطلح، فصححوا الأحاديث التي اتصل إسنادها برواية الثقات العدول، وخلت من الشذوذ والعلة، وحسنوا الأحاديث التي اتصلت أسانيدها، واختلف النقاد في واحد أو أكثر من رواتها وضعفوا الأحاديث التي لم تتصل أسانيدها أو ضعف واحد أو أكثر من رواتها على اختلاف بينهم بين متشدد ومتساهل بحسب مناهجهم التي ارتضوها، وما أدى إليه اجتهادهم وقد ظهر هذا الاتجاه منذ عصر أبي عبد الله الحاكم النسابوري (ت ٤٠٥ هـ) وإلى عصور متأخرة[١] .

المرحلة الخامسة : وهي المرحلة التي سادت بين أوساط المشتغلين بهذا العلم – على قلتهم- في العصور المتأخرة وإلى يوم الناس هذا، وهي التي تعتمد أقوال المتأخرين في نقد الرجال، ولاسيما الأحكام التي صاغها الحافظ بن حجر في ((التقريب)) حيث صار دستورا للمشتغلين في هذا العلم. فيحكمون على أسانيد الأحاديث استناداً إليه ولا يرجعون في الأغلب الأعم إلى أقوال المتقدمين ولم يعتمدوا منهجهم في إصدار الأحكام على الرجال ، ولم يكتفوا بذلك بل راحوا يعتمدون تصحيح أو تضعيف المتأخرين للأحاديث مثل الحاكم والمنذري وابن الصلاح والنووي والذهبي وابن كثير والعراقي وابن حجر وغيرهم من غير رجوع إلى كتب وطريقة المتقدمين التي أشرنا إليها ، فلم ينهجوا منهج المتقدمين في معرفة حال الراوي من خلال مروياته، وإنما اعتمدوا أقوال المتقدمين في نقد الرجال مع تساهل غير قليل عند بعضهم مثل الحاكم وغيره والله أعلم [٢].

(١) نفسه:١٩.

(٢) انظر مقدمة التحرير لأستاذنا الدكتور بشار عواد معروف العبيدي :١٩ بتصرف يسير .

الخاتمة

وها أنا ذا قد وصلت إلى الشوط الأخير من أشواط هذه الدراسة الذي أرى من الواجب عليّ فيه أن أسجل في نقط أبرز النتائج التي تمخضت عن هذه الجولة الحديثية الماتعة وتلك النتائج هي :

أن هناك جملة من الغايات كانت وراء ظهور علم النقد الحديثي ، وقد كان من أهمها الشعور بالمسؤولية تجاه الأمانة العظيمة التي تحملتها هذه الأمة من أجل أن تتسلمها الأجيال الآتية خالصة من كل شائبة نقية بيضاء خالصة .

لقد وجدنا هنالك أكثر من دافع من الدوافع الحقيقية التي كانت تدفع علماء النقد الحديثي بقوة للتأصيل لهذا العلم الشريف ، وقد استطعنا أن نجد عاملين كانا وراء ظهور هذا العلم وهما:

الأول : وهو يمثل الفترة التي سبقت ظهور الفتن والبدع ويقف وراء هذه الفترة عمل واحد وهو ما جبل الإنسان عليه من الوهم والنسيان والخطأ .

الثاني : وهو ظهور الكذب وانتشاره .

٣-إن النقد الحديثي قد مرَّ بأكثر من مرحلة منذ ظهوره ونشأته ومروراً بالعصر الذهبي للسنة النبوية وعلومها القرن الهجري الثالث وإلى يوم الناس هذا ، وقد استطعنا أن نتلمس خمس مراحل هي خلاصة للأطوار التي مرَّ بها النقد وعلومه ، وإن كل مرحلة من تلك المراحل كانت تختلف عن التي قبلها والتي بعدها .

٤-إن أبرز ما كان يميز نقد المرحلة الأولى مثلاً أن النقد فيها كان يقوم على أساس نقد المتون وعلى أساسها تمَّ الكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً ، بينما وجدنا النقد في المرحلة الثانية قد نحى منحاً آخر فبالإضافة إلى نقد المتون تمَّ نقد الإسناد ، فكان كلام النقاد في المرحلة الثانية في أحاديث الرواة هل ضبط الراوي متن الحديث الذي رواه ، وهل حفظ إسناده كما فصلنا أنفا .

٥-أما المرحلة الثالثة فقد كانت تشبه التي قبلها ولكنها كانت تفترق عنها في

أن الدراسات التي كان يقوم بها الأئمة الأوائل على الرجال لم تكن في أغلبها ظاهرة مذكورة فيما خلفوا لنا من كتب وآثار وإنما كان أهل المرحلة الثانية يهتمون بذكر الأحكام التي كانوا يطلقونها على الرجال من غير أن يبينوا حيثيات وتفاصيل دراساتهم التي كانوا يجرونها على الرواة وقد كان هذا في الأغلب الأعم ، بخلاف أهل المرحلة الثالثة فقد كان من وكدهم متابعة وذكر الحيثيات وتفاصيل الدراسات التي كانوا هم وغيرهم بموجبها يتكلمون في الرجال ويحكمون عليهم جرحاً وتعديلاً ، وقد حاولنا أن ندلل لكل ما ذكرنا بأمثلةٍ وافيةٍ شافيةٍ .

٦- وقد تبين لي ومن خلال ما درست أن الناقد من الأئمة الأوائل كان يعتمد عملية نقد الرجال على مصدرين أساسيين.

الأول : حصيلة ما قبله من أقوال وأحكام ودراسات للأئمة النقاد الذين سبقوه في الرواة ومروياتهم .

والحق أن النقاد الأوائل كانوا يختلفون فيما بينهم ومع من سبقهم في قضايا حديثية كثيرة ، ولكنهم كانوا جميعهم مجمعين على هذا المصدر أعني المصدر الذي كانوا يعتمدونه في إطلاق أحكامهم على الرجال .

٧-وقد بينت في هذه الدراسة مسألة حديثية مهمة والتي هي أن النقاد ما كانوا يطلقون حكماً من الأحكام على أحد الرجال إلا بعد أن يجمعوا حديثه ويستقصوا في دراسته ومقارنته بأحاديث الثقات التي كانت بمنزلة المثاقيل التي يزنون بها أحاديث الرجال ، ولهذا كانوا في الأغلب الأعم يتفقون مع من سبقهم من العلماء فيما يطلقون من أحكام ، ولكنهم كانوا في مرات أخرى يختلفون في أحكامهم مع من سبقهم من العلماء ، وقد ذكرت أمثلة وافية على صحة هذه الدعوى منها:

أنهم أصدروا أحكاماً من توثيق أو تضعيف في أناس لم يدركوهم ولكنهم وجدوا وعرفوا كل حديثهم .

ومنها أنهم تكلموا في رجال لم يدركوهم وليس فيهم جرح ولا تعديل لمن سبقهم من العلماء فكيف حكموا عليهم ؟!! اللهم إلا بعد أن سبروا حديثهم ونظروا في حالهم من خلال ذلك فكانت أحكامهم بعد ذلك قسطاسا مستقيماً .

ومنها: أنهم خالفوا من سبقهم من أئمة النقد في بعض أحكام أطلقها من سبقهم من أئمة أفذاذ على جملة من الرواة ومروياتهم كما هو موضح بالأمثلة في مباحث هذه الدراسة ، فهذا يدل من غير شك على أن كلاً منهم كان لا يقول ولا كلمة واحدة إلا بعد أن يفحص ويدرس ويسبر ويقارن ثمَّ يحكم بعد ذلك ، فما أحرانا أن نحذو حذوهم ونتعلم صنيعهم ونسير على منهجهم ذاك حذوا القذة بالقذة خدمة لسنة النبي عليه أفضل الصلاة والسلام.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون

وسلام على المرسلين والحمد لله

ربّ العالمين

تَمَّتْ

قائمة المصادر

-أبرز أئمة النقد من عصر الصحابة والتابعين وأتباع التابعين ،بحث مؤلف من قبل الدكتور :عزيز رشيد محمد الدايني ، وهو منشور في مجلة الوقف السني المحكمة في العدد الرابع لسنة ٢٠٠٦ م.

--أساس البلاغة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار المعرفة –بيروت ، ١٩٨٢م.

-أسس الحكم على الرجال حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية أصول الدين –الجامعة الإسلامية –بغداد ، من قبل د. عزيز رشيد الدايني ، ٢٠٠٣م.

-الإمام شعبة بن الحجاج ومنزلته بين علماء الجرح والتعديل ،رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية، د. مكي حسين الكبيسي ، ١٩٩٥م.

-التاريخ الأوسط المعروف بالصغير، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري(ت ٢٥٦هـ)، دار بيروت- لبنان ،ط١٩٨٨،١٤٠٨،١م.

-التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري. دائرة المعارف العثمانية – الهند. ١٣٨٠هـ. -تاريخ يحيى – رواية عباس الدوري جمع وتحقيق د. أحمد نور سيف. مركز البحث العلمي مكة المكرمة. ط١ ١٩٧٩م.

-تاريخ مدينة السلام. للخطيب البغدادي ٤٦٣هـ. تحقيق د. بشار عواد معروف – دار الغرب الإسلامي – بيروت ط١ (٢٠٠٠م).

-تحرير أحكام التقريب ، تأليف د. بشار عواد والشيخ شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة –بيروت ١٩٩٧م.

-تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج جمال الدين يوسف المزي تحقيق د. بشار عواد. مؤسسة الرسالة – بيروت ط١ ١٩٨٥م.

-تقدمة المعرفة ، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، وهي مصورة دار الكتب العلمية-بيروت .

-الثقات ، لابن حبان ، تحقيق : عبد الخالق الأفغاني ، دائرة المعارف

العثمانية وعنها مؤسسة الكتاب الثقافية-بيروت ، ١٤٠٣هـ.

-الجامع الصحيح، البخاري محمد بن إسماعيل ٢٥٦هـ تحقيق د. قسم الشماعي دار العلم – بيروت – ط١ ١٩٨٧م.

-الجامع الصحيح ،مسلم بن الحجاج ٢٦١هـ. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الفكر – بيروت – بيروت ١٩٨٣م.

-الجامع الكبير ،للإمام أبي عيسى الترمذي(ت٢٧٩هـ): تحقيق د. بشار عواد معروف . دار الغرب الإسلامي ط١ ١٩٩٦م.

-الجرح والتعديل ، عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) ، وهي مصورة دار الكتب العلمية-بيروت .

- دراسات في منهج النقد عند المحدثين د. محمد علي قاسم العمري :١٥، دار النفائس –عمان ، ط١، ٢٠٠٠م.

-ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، الحافظ الذهبي ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية-بيروت ، ط٣، ١٩٨٣م.

-سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، تحقيق السيد أبي المعاطي النوري ومحمود محمد خليل، عالم الكتب – بيروت ط١ ١٩٩٠م.

-سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود. دراسة وتحقيق د. عبد العليم عبد العظيم. مؤسسة الريان – بيروت ط١ ١٩٩٧م.

-شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ، دراسة وتحقيق : د. همام سعيد ، مكتبة المنار –الأردن ، ط١، ١٩٨٤م.

-علل الحديث ، بن أبي حاتم الرازي ، دار المعرفة –بيروت ، ١٩٨٥م.

-علل الحديث الصغير الذي في آخر الجامع الكبير للترمذي ، : تحقيق د. بشار عواد معروف . دار الغرب الإسلامي ط١ ١٩٩٦م.

-العلل ومعرفة الرجال، الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وصي الله محمد عباس. المكتب الإسلامي – دار الخاني.

-علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح،(ت٦٤٣هـ) ، تحقيق : عائشة عبد الرحمن المعروفة ببنت الشاطي ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٤م.

-لسان العرب ، محمد بن كرم المعروف بابن منظور(ت٧١١هـ) ، تحقيق : عبد الله علي الكبير ، دار المعارف-مصر ، ١٩٨٦م.

-الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي ، دار الفكر -بيروت ، ١٤٠٤هـ.

-كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين محمد بن حبان ، المطبعة العزيزية – حيد آباد الدكن – الهند – ط١ ١٣٩٠ هـ.

- الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي منشورات المكتبة العلمية بالمدينة.

-المتكلمون في الرجال ، الحافظ السخاوي ، حققه : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية -بيروت ، ط٣، ١٩٨٣م.

-المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، حسن بن عبد الرحمن المعروف بالرامهرموزي(ت٣٦٠هـ) ، تحقيق : محمد عجاج الخطيب ، ط٣، دار الفكر- بيروت ، ١٤٠٤هـ.

- معرفة علوم الحديث ، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) ، تحقيق : د. معظّم حسين ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية -الهند ، ط٢ ،١٣٨٥هـ.

المعين في طبقات المحدثين.

-مقدمة مسلم التي في بداية الصحيح . تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الفكر – بيروت – بيروت ١٩٨٣م.

-منهج البخاري في تصحيح الأحاديث وتضعيفها.

-منهج البخاري في الجرح والتعديل ، محمد سعيد حوى ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية -جامعة بغداد ، ١٩٩٦م.

-المنهج المقترح لفهم المصطلح، مقدمة تمهيدية لكتاب المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس ، الشريف حاتم بن عارف العوني ، دار الهجرة ، الرياض ، ط١، ١٩٩٦م.

-ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، الحافظ الذهبي ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار المعرفة-بيروت .

-النقد عند المحدثين ، الدكتور مصطفى الأعظمي.

-النقد عند المحدثين نشأته ومنهجه ، عبد الله علي أحمد حافظ ،مكة المكرمة ،١٣٩١هـ.